

مذكرات توقيف دولية في حق معارضين للسلطة في الجزائر

وذكر في إفادته، بأنه كان مكلفا بـ"التسقيق والعمل على ربط الاتصالات بمعارضين وفارين في الخارج، من أجل العمل على إسقاط النظام"، وقد أشرف على فتح عدة صفحات وحسابات على مواقع التواصل الاجتماعي باسماء مختلفة.

ولفت إلى أنه استعمل بعض تلك الحسابات للتواصل مع بعض النشطاء في الخارج، مثل رضا بوزراع، وأمير بوخرص، إلى جانب بعض عناصر حركة رشاد كمحمد العربي زيتوت ومراد دهيبة، وذلك في إطار مخطط لنقل العمل المسلح من الجبال إلى الشوارع، عبر إقناع شباب الحركة بالعنف والعمل المسلح. وتابع "لقد اتفقنا معهم على إسقاط النظام، كما اتفقنا على تحريض الحراك ضد السلمية والتوجه نحو الراديكالية، وتجهيزنا بدعمهم بالسلح إن تحولت الأمور إلى ثورة مسلحة، وكنا نريد اختراقهم لتحويل الحراك من سلمية إلى جهاد، والبدء في التمديد لخصيان مدني، مثل ما حدث في سوريا واليمن وليبيا".

المذكرات شملت القيادي في حركة رشاد محمد العربي زيتوت والنشطاء أمير بوخرص وهشام عبود ومحمد عبدالله

ويعتبر المطلوبون الجدد للقضاء الجزائري، من أبرز الناشطين السياسيين المعارضين في الخارج، منذ ما قبل بداية الحراك الشعبي في فبراير 2019، وأبرزهم الدبلوماسي السابق محمد العربي زيتوت، الحائز على الجنسية البريطانية، والذي انشق عن النظام في مطلع تسعينات القرن الماضي، احتجاجا على ما وصفه بـ"الانقلاب العسكري على إرادة الشعب"، في إشارة لوقف المسار الانتخابي من طرف الجيش في 1992، وكان من بين المؤسسين لحركة رشاد المعارضة للسلطة في 2007 بلندن، والتي حظرت السلطات.

أما أمير بوخرص، "أمير دي زاد"، فهو شاب من بلدة تاخمارت في محافظة تيارت بجزر البلاد، هاجر إلى أوروبا بطريقة غير شرعية، واستقر منذ سنوات في باريس، وتحول إلى معارض شرس للسلطة، ومؤثر بارز في إكذاء الاحتجاجات السياسية، كما أظهر قدرات خارقة على الإلمام بمختلف الملفات السرية.

صابر بليدي
الجزائر - أصدر القضاء الجزائري الإثنين مذكرة توقيف دولية، في حق ناشطين سياسيين معارضين، يقيمون في عدد من العواصم الأوروبية، ويختلفون في انتماءاتهم السياسية والأيدولوجية، في خطوة تصعيدية من طرف السلطة تجاه فاعلين في الاحتجاجات السياسية التي دخلت عامها الثالث، وأخذت منحى راديكاليا خلال الأسابيع الأخيرة. ويتعلق الأمر بالقيادي في حركة رشاد المحسوبة على التيار الإسلامي والمحظورة في الجزائر محمد العربي زيتوت المقيم في لندن منذ مطلع تسعينات القرن الماضي، والناشط المستقل أمير بوخرص (أمير دي زاد) المقيم في باريس، والضابط السابق والإعلامي هشام عبود، فضلا عن العسكري الفار في مدريد محمد عبدالله.

ووجهت للمعنيين، حسب بيان النائب العام تهم جنائية تتمثل في "تسيير جماعة إرهابية تقوم بأفعال تستهدف أمن الدولة والوحدة الوطنية، وتمويل جماعة إرهابية تقوم بأفعال تستهدف أمن الدولة، وجنح المشاركة في التزوير واستعمال المزور في محررات إدارية، وتبييض الأموال في إطار جماعة إجرامية، فضلا عن الانخراط في جماعة إرهابية تقوم بأفعال تستهدف أمن الدولة والوحدة الوطنية، وتمويل جماعة إرهابية تقوم بأفعال تستهدف أمن الدولة، وجنحة تبييض الأموال في إطار جماعة إجرامية".

وجاء القرار القضائي في أعقاب الإفادات التي قدمها الإرهابي رزاق حسن، المدعو "أبوالحجاج"، حول تنسيق وتعاون بين جماعة إرهابية وبين الناشطين المذكورين من أجل تأليب الشارع وتغذية الغضب السياسي والاجتماعي، قبل الوصول إلى مرحلة إثارة العنف المسلح.

وكشفت في الإفادة التي بثها منذ أسابيع التلفزيون الحكومي الجزائري عن اعترافات وصفت بـ"الخطيرة"، كانت تستهدف تحويل الطابع السلمي للحراك الشعبي إلى العمل الدموي العنيف، بالتنسيق مع ناشطين سياسيين يقيمون في الخارج، وذكر منهم محمد العربي زيتوت، مراد دهيبة، وأمير بوخرص. وتم إلقاء القبض على أبوالحجاج من طرف وحدة للجيش الجزائري في محافظة جيجل بشرقي العاصمة، خلال سبتمبر الماضي، في إطار عملية ميدانية أحبطت مخططا دمويا يستهدف الحراك السلمي، إلى جانب تفكيك ما عرف بـ"بيت المال" حيث تم العثور على مبلغ 80 ألف أورو.

الجزائر تستفز المغرب بطردها مزارعين مغاربة من منطقة العرجة على الحدود

رئيس الحكومة المغربية: طرد المزارعين خطوة مدانة وعمل غير مقبول



غضب شعبي ورسمي

السلطتين المغربية والجزائرية لا ندري على أي اتفاقية تستند، علما أن اتفاقية 1972 إن كانت هي المعتمدة في أصلها غير واضحة المعالم الحدودية بتاتا".

ودعت اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال إلى "الصدى بكل حزم لأي تحركات من شأنها المساس بالوحدة الترابية للمملكة المغربية، وإعمال الحكمة في نفس الوقت في تدبير معالجة بعض المعطيات على الأرض ذات التداعيات المحصورة جدا".

واستنكرت اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال بـ"شدة الأعمال الاستفزازية التي قامت بها السلطات الجزائرية على الحدود مع المغرب قرب إقليم فجيح"، في إشارة إلى القرار المغربي الذي يقضي بمنع الفلاحين المغاربة من الولوج إلى الأراضي الفلاحية التي يستغلونها شمال وادي العرجة ابتداء من تاريخ 18 مارس الجاري.

وأعلن حزب العدالة والتنمية الحاكم في المغرب رفضه "التحرشات" التي تعرفها المنطقة الحدودية فكيك من طرف الجزائر، معلنا التعبئة الشاملة وراء العاهل المغربي الملك محمد السادس للدفاع عن وحدة المغرب الترابية في دائرة حدوده. وأكد حزب الاتحاد الاشتراكي المغربي أن "الاتفاقية المبرمة بين

السلطات الجزائرية لو كانت تحترم للمنطق القانوني أن ترفع رسالة للحكومة المغربية ويتم تكوين لجنة ثنائية بين البلدين لحل هذا الإشكال دون تضييع حقوق مواطنين مغاربة".

وأضاف أن "القرار أزدت من خلاله الجزائر جر المغرب إلى مستنقع حرب حدودية، بعدما خسرت في الكرات عندما دعت بالبوليساريو إلى قطع المعبر الفاصل بين المغرب وموريتانيا، وأيضا تريد تصريف أزماتها الداخلية والتغطية على فشلها في الوقت الذي نجح فيه المغرب في ملف الصحراء".

وتتالت داخل المغرب ردود الفعل التي تعبر عن استياء من الخطوة التي اتخذتها الجزائر بطرد المزارعين المغاربة من منطقة "العرجة" أواد سليمان، لاسيما في ظل وجود اتفاقية لا توضح تبعية المنطقة للجزائر أو للمغرب.

وأردف السمووني مدير الرباط للدراسات السياسية والاستراتيجية أن "الجزائر بتصرفها الأحادي المتعسف في قراءة المعاهدة، قد خرقت قواعد القانون الدولي، حيث لا يمكن طرد المزارعين المغاربة الذين يستغلون تلك الأراضي منذ ما يقارب ثمانين عاما بشكل تعسفي وظالم"، مشيرا إلى أن حل هذا الموضوع الإشكالي يتطلب المرور عبر الطرق الدبلوماسية دون المس بحقوق المزارعين.

وأردف السمووني في تصريح لـ"العرب" أن "ما حصل جريمة ضد الإنسانية وفق اتفاقية روما وكذا انتهاك جسيم لحقوق الإنسان، وفي هذه الحالة لا يمكن الركون لاتفاقية حدود، وكان على

ملف الصحراء المغربية بعد النجاحات الدبلوماسية التي حققتها الرباط علاوة على صرف الأنظار عن العديد من الملفات الداخلية التي تترك النظام الجزائري.

وتشير الاتفاقية التي وقعت سنة 1972 بين المغرب والجزائر لترسيم الحدود في المنطقة، إلى "الوادي المجهول" باعتباره الحاجز الطبيعي بين حدود البلدين، ويلف اللبس خط الحدود القائمة بين المغرب والجزائر ضمن المعاهدة، لأنها لا توضح بالإسم وضع منطقة "العرجة" عكس مناطق حدودية أخرى جرى ذكرها في الاتفاقية.

واعتبر خالد السمووني مدير الرباط للدراسات السياسية والاستراتيجية أن "الجزائر بتصرفها الأحادي المتعسف في قراءة المعاهدة، قد خرقت قواعد القانون الدولي، حيث لا يمكن طرد المزارعين المغاربة الذين يستغلون تلك الأراضي منذ ما يقارب ثمانين عاما بشكل تعسفي وظالم"، مشيرا إلى أن حل هذا الموضوع الإشكالي يتطلب المرور عبر الطرق الدبلوماسية دون المس بحقوق المزارعين.

وأردف السمووني في تصريح لـ"العرب" أن "ما حصل جريمة ضد الإنسانية وفق اتفاقية روما وكذا انتهاك جسيم لحقوق الإنسان، وفي هذه الحالة لا يمكن الركون لاتفاقية حدود، وكان على

أثار القرار الجزائري القاضي بطرد مزارعين مغاربة من منطقة العرجة على الحدود مع المغرب موجة استياء وغضب مغربي، حيث وصف رئيس الحكومة سعدالدين العثماني الخطوة بالعمل غير المقبول والتصرف المدان، فيما عبرت أوساط سياسية وحقوقية مغربية عن غضبها واستيائها من هذا القرار.

محمد ماموني العلوي

الرباط - أدان رئيس الحكومة المغربية سعدالدين العثماني ترحيل المزارعين المغاربة من منطقة "العرجة" أواد سليمان" بفكيك شرق المغرب، دون أن يذكر السلطات الجزائرية التي بعثت بقوات من الجيش لإرغام هؤلاء المزارعين على مغادرة المنطقة الحدودية.

وأثارت الخطوة الجزائرية استياء وغضب أوساط سياسية وحقوقية مغربية رأت فيها استفزازا للمملكة، خاصة أن المنطقة التي طرد منها المزارعون المغاربة يستغلها هؤلاء منذ ستينات القرن الماضي. وبرت الجزائر اتخاذ هذه الخطوة بان المنطقة تابعة للتراب الجزائري.



خالد السمووني

الجزائر أرادت جر المغرب إلى حرب حدودية بهذا القرار

واعتبر رئيس الحكومة المغربية سعدالدين العثماني خلال عرض سياسي قدمه في الجلسة الافتتاحية لل الدورة الاستثنائية لبرلمان "العدالة والتنمية" في العاصمة الرباط، أن الخطوة التي أقدمت عليها السلطات الجزائرية والتي لم يسمها، "عمل غير مقبول ومدان"، مضيفا أنه "لدينا الثقة في أن السلطات المغربية المعنية، والمتابعة للموضوع، ستعمل بحزم وحكمة على إيجاد حل ناجح له".

ويرى مراقبون أن الجزائر حاولت استعمال سكان فكيك ومزارعي منطقة العرجة، كورقة ضغط سياسية ضد الرباط للعديد من الأسباب، في مقدمتها التغطية على إخفاقاتها في ما يخص

الانتخابات المبكرة حل للأزمة التونسية ترفضه النهضة

مخاوف من التراجع وصعود الحزب الدستوري الحر

على الدستوري الحر في استطلاعات الرأي وتتابع الاجتماعات الحاشدة لهذا الحزب تترك أنها لن تنجح لذلك هي لتجا اليوم إلى الدفع نحو شخصنة المشاكل والدفع نحو حدوث مناوشات مع عبر موسي فقط".



زهير حمدي

النهضة ضد حل البرلمان لأنه ليس من مصلحتها تغيير نظام الحكم



خليل الرقيق

النهضة تخشى صعود الدستوري للحكم في أي استحقاق مبكر

واستنتج الرقيق في تصريح لـ"العرب" أن "مطلب حل البرلمان بدأت تقتنع به كتل وأزنة في البرلمان، وهو لم يعد مطلب الشارع فحسب بمعنى أن النظر إلى انتخابات جديدة كمرجع للآزمة الحالية جدي ولكن الغنوشي يعارضه لأنه يدافع عن ذلك عن نظام سياسي خلفته جماعته السياسية. وغريب جدا أن يتحدث الغنوشي عن استحالة حل البرلمان في الوقت الذي يوجد فيه آليات دستورية، الآزمة التي تعيشها تونس تستوجب تغييرا سياسيا فوريا".

ويرى متابعون أن استماتة حركة النهضة في الدفاع عن البرلمان الحالي المنبثق عن انتخابات 2019 رغم الأحداث التي عرفها منذ تركيزه يعود إلى توجس الحزب من هزيمة في الاستحقاق المقبل في ظل تراجع شعبيته.

وتظهر جل استطلاعات الرأي تراجع حركة النهضة أمام الحزب الدستوري الحر بقيادة عبير موسى.

وأظهر استطلاع للرأي تم الإعلان عن نتائجه في الحادي عشر من الشهر الجاري تصدر الدستوري الحر لنوايا التصويت بـ43.6 في المئة في الانتخابات البرلمانية المقبلة، بينما حلت النهضة التي عاشت اضطرابات داخلية في الأشهر الماضية بسبب تمسك الغنوشي بالتمديد له على رأس الحزب ثانية بـ18.4 في المئة من المستجوبين.

وينظم الحزب تجمعات حاشدة منذ فترة في محاولات لتكريس المزيد من الضغوط على حركة النهضة التي يعتبرها خصمه الأول.

ورأى المحلل السياسي خليل الرقيق أن معارضة الغنوشي لحل البرلمان هو دفاع عن حزبه، موضحا أن "النهضة لديها خشية حقيقية من صعود الدستوري الحر للحكم في أي استحقاق مبكر لذلك هي تعارض حل البرلمان وهو ما يعبر عنه الغنوشي، عندما ترى النهضة نفسها على بعد 22 نقطة

القانون الانتخابي لذلك هي تعارض حل البرلمان والذهاب إلى انتخابات مبكرة".

وتابع حمدي أن "النهضة كذلك مستعدة للقيام بكل شيء من أجل منع الذهاب في انتخابات قد تخرجها من الحكم لأنها تخشى محاسبة الشعب لها"، مستدركا "لكن الأمر لا يعينها هي فقط والتمسك بالشرعية والمشروعية لا أهمية له لأن هناك من الآليات ما يسمح بحل البرلمان على غرار استقالة الحكومة الحالية أو استقالة 73 نائبا برلمانيا وهذا ممكن وقتها يصبح بإمكان الرئيس سعيد حل البرلمان مباشرة، ونحن نقترح أن تسلم الأمور إلى حكومة انتقالية في مرحلة سنة أو سنتين ونصف يقع فيها تغيير نظام الحكم والقانون الانتخابي وغيره تمهيدا لإجراء الانتخابات".

والدعوات إلى حل البرلمان في تونس ليست وليدة اللحظة حيث دعت قوى سياسية في وقت سابق الرئيس إلى القيام بذلك استنادا على الفصل 80 من دستور البلاد الذي يتيح إعلان "حالة الاستثناء" لكن قيس سعيد لم يقدم على ذلك رغم احتدام أزمة المجلس النيابي. وصرح النائب الثاني لرئيس البرلمان طارق الفيتي أسس الإثنين أن الأجواء داخل المجلس النيابي "متعقبة"، محفلا المسؤولية في ذلك إلى الجميع وذلك بعد أن تظاهر المثأت في العاصمة التونسية لدعوة الرئيس سعيد لحل البرلمان.

والذهاب إلى انتخابات مبكرة تُفرض وضعا سياسيا مستقرا، حيث ترى تلك القوى أن نظام الحكم الحالي فشل لكن حركة النهضة ورئيسها يتمسكان به لأسباب يرى مراقبون أنها تتعلق بتمسك الحزب بنظام الحكم الحالي والتوجس من هزيمة في الاستحقاق المقبل.

واعتبر الأمين العام لحزب التيار الشعبي زهير حمدي أن النهضة متخوفة من تغيير النظام السياسي قائلا لـ"العرب"، إن "الحركة ليس من مصلحتها لا تغيير نظام الحكم ولا



الهروب إلى الأمام